فرعُ الفرعِ في الدَّرسِ اللغويِّ

أ.د هادي أحمد فرحان الشجيري
قسم اللغة العربية – كلية التربية
الجامعة العراقية

فرعُ الفرعِ في الدَّرسِ اللغويّ

أ.د هادي أحمد فرحان الشجيري
قسم النحو الصرف – كلية التربية
الجامعة العراقية
hadi.farhan@aliraqia.edu.iq

تاريخ تقديم البحث: ٣/ ٤/ ١٤٤٧ هـ تاريخ قبول البحث: ١/ ٥/ ١٤٤٧ هـ

ملخص الدراسة:

لبعض المفردات في العربية دلالات خاصة تميزت بها عما يقاربها في المعنى من ألفاظ أخرى قريبة عنها في الاشتقاق، وقد علَّل اللغويون ذلك بأنَّ تلك المفردات هي فرعٌ في اللفظ على المفردات التي اشتقت منها، وكذا هناك عوامل نحوية قصرت وقيدت بشروط في عملها عمَّا شابهها من العوامل، وعلَّلَ النحاة ذلك بفرعيَّتها في العمل، وهذا البحث جمع تلك المفردات والعوامل، ووسَّع القول فيها، وذكر علَّة خصوصية الاستعمال وضعف العوامل.

ودلَّ هذا البحث على دقة الملاحظة التي تميَّزَ بها علماء اللغة، وهم يتابعون استعمال العرب لمفرداتها، وكذا ميَّز البحث التفكير المنطقي المعلل لعلماء النحو، وذلك بمحاولة تعليل كلِّ عملٍ، وضعفٍ في العمل.

الكلمات المفتاحية: الفرع، الأصل، اللغة، العلة، فرع الفرع.

The Sub-branch in language studies

Dr Hadi Ahmed Farhan Shujayri

Department of Arabic Language - College of Educatio
Iraqi University

Abstract:

Some words in Arabic have special connotations that distinguish them from other words that are close to them in meaning and are similar in derivation. Linguists have explained this by saying that these words are a branch in pronunciation of the words from which they were derived. Likewise، there are grammatical factors that are limited and restricted by conditions in their knowledge from other factors that are similar to them. Linguists have explained this by saying that these words are a branch in pronunciation of the words from which they are derived. Likewise، there are grammatical factors that are limited and restricted by conditions in their knowledge compared to similar factors. Grammarians have explained this by their being a branch in function. This research has collected these words and factors، expanded on them، and mentioned the reason for the specificity of usage and the weakness of the factors. This research has demonstrated the precision of observation that distinguished linguists as they followed the Arabs' use of their vocabulary. The research also distinguished the logical reasoning of grammarians، by attempting to explain every action and weakness in the action.

key words: branch، origin، language، cause، Sub- branch.

المقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمَّدٍ الأمينِ، وعلى آلهِ وأصحابهِ والتَّابعين.

قبلَ أنْ أخطَّ مفاصلَ هذا البحثِ لا بدَّ من الإشارةِ إلى الومْضةِ الّتي كانتِ السَّببَ في إعدادِهِ؛ إذ كانَ لديَّ مخطوطٌ لإمامٍ من الأئِمَّةِ في القرنِ السَّابعِ الهجريّ جرى فيه الحديثُ عن مشابهةِ الاسمِ الموصولِ لاسمِ الشَّرطِ، وأنَّ الاسمَ الموصولَ بالنِّسبة لاسمِ الشَّرطِ هو (فرعُ الفَرْعِ)؛ إذْ جاءَ فيه: (والَّذي وأخواتُهُ أحطُّ مِن (مَنْ)، وكأنَّ (مَنْ) بمنزلةِ الفرعِ، والَّذي وأخواتُهُ بمنزلةِ فرعِ الفرعِ).

فمرَّت العبارةُ سريعًا على خاطري دونَ تأمُّلٍ، ثمَّ ما لبثتُ أنْ أعدتُّ قراءتها، وبحثتُ عن التَّعليلِ بعلَّة (فرع الفرع) في المصادرِ الُّلغويَّةِ والنَّحويَّةِ، فاستهواني ما وجدتُ من مادَّةٍ لطيفةٍ تصلحُ أنْ تكونَ بحثًا ماتعًا في هذا الدَّرس الأصوليّ اللغويّ، والفلسفة النَّحوية التي توسَّعت فيها الأبحاثُ والآراءُ.

الفَلْسفةُ التي تقومُ عليها فكرةُ (فرعِ الفرعِ):

أقولُ ممهِّدًا: لا يخفى أنَّ فرعَ الفرعِ مبنيٌّ على أصلٍ مقدَّمٍ مشهورٍ عند النَّحاة؛ ألا وهو: نظريةُ الأصلِ والفرعِ في الدَّرسِ اللغويّ، وقد كُتِبَت فيها أبحاثٌ ومؤلَّفاتٌ ستأتي الإشارة إلى بعضِها قريبًا.

ومن الأصولِ المشهورةِ وفروعِها[1]:

-الأصلُ في العملِ للأفعالِ، وكلُّ ما سواهَا من العواملِ فرعٌ عليها.

-الأصلُ في الإعرابِ أنْ يكونَ للأسماءِ، والأفعالُ المضارعةُ فرعٌ عليها.

(١) ينظر: الأصول (تمام حسان): ١١٩، وما بعدها، ونظرية الأصل والفرع: ٨٠، وما بعدها.

- الأصلُ هو التَّذكيرُ والتَّأنيثُ فرعٌ عليهِ.

-الأصلُ هو التَّنكيرُ والتَّعريفُ فرعٌ عليهِ.

-الأصلُ هو الإفرادُ والتركيبُ فرعٌ عليهِ.

وفكرةُ فرعِ الفرعِ امتدادٌ لفكرةِ الأصلِ والفرعِ في الدَّرسِ اللغويّ، والفلسفَةِ التي قامتْ عليها؛ إذْ رتبةُ الفرعِ في تصوُّرِ اللُّغويّينَ والنُّحاةِ أحطُّ من رتبةِ الأصلِ في التَّصرفِ، سواء كانَ ذلكَ في الاستعمالِ اللغويّ أو العملِ النَّحويّ، والفكرةُ ذاتُها قامتْ عليها فكرةُ فرعِ الفَرْعِ؛ إذْ فرعُ الفرعِ أخصُّ من فرعِهِ الَّذي أُخِذَ عنهُ استعمالًا وعملًا.

ومِيّزَةُ فرعِ الفَرْعِ الدَّالةُ عليهِ هي خصوصيَّةٌ في الاستعمالِ، أو قصورٌ في العملِ النَّحويّ، هكذا يمكنُ أنْ أُجْمِلَ روابطَ مفرداتِ هذا البحثِ.

فلفرعِ الفرعِ خصوصيَّةٌ في الاستعمالِ رصدَهَا اللُّغويُّونَ في مفرداتٍ معيَّنةٍ، وعندَهُم أنَّ حكمَ فرعِ الفرعِ أنْ يتميَّزَ عن فرعِهِ الذي أُخِذَ منهُ، وهذا التميُّزُ أوجدَهُ الاستعمالُ الخاصُّ لهذهِ الألفاظِ التي فيها بدلٌ عن بدلٍ، وذلكَ "أنَّ العربَ تجعلُ اللفظَ فيه بدلٌ من بدلٍ مختصًّا بشيءٍ بعينهِ؛ وإنَّما خصَّتِ العربُ ما فيهِ بدلٌ من بدلٍ بشيءٍ؛ لأنَّهُ فرعُ فرعٍ، والفروعُ لا يُتصرَّفُ فيها تصرُّفَ الأصلِ؛ فكيفَ فرعُ الفَرْعِ"(١)؟

فهناك مفرداتٌ خصَّها الاستعمالُ بمعنى معيَّنٍ دونَ غيرِهِ، مثلُ: (آل) التي لا تُسْتَعْمَلُ في المشهورِ إلَّا مع الشَّريفِ والعظيمِ؛ فيقالُ: آلُ السُّلطانِ، وآلُ الأميرِ، ولا يُقالُ: آلُ الإسكافِ، ولا آلُ الخيَّاطِ، فقالَ اللغويون: إنَّ سببَ

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٢٣١.

هذا الاستعمالِ كونها – أي: (آل) – فرعَ فرعٍ على (أَهْلٍ)، فما هو تفسيرُ هذِه العلَّةِ، وهذا الاصطلاحِ؟

ومن ناحيةٍ أخرى قامت فكرةُ العملِ النَّحويّ على فكرةِ العاملِ، وبعضُ العوامِلِ أقوى من بعضٍ –كما يقول النُّحاةُ– فما علَّةُ قوَّةِ القويّ؟ وما علَّةُ ضعفِ الضَّعيفِ؟

فـ(ما) الحجازيَّةُ عملتْ عملَ ليسَ؛ ولكنَّها لم تتصرَّفْ تصرُّفَهَا في العملِ، فقالوا: علَّةُ ذلكَ أنَّها فرعُ فرعٍ، فكيف كانتْ فرعَ فرعٍ؟

أقولُ: إنَّ فكرةَ هذا البحثِ تغوصُ أكثرَ في فلسفَةِ الأصلِ والفرعِ؛ لأنَّ الباحث يرى التَّسليمَ لفكرةِ الأصلِ والفرعِ، وهذا الدَّرسُ من فروعِهِ، ولا يخفى على القارئِ المتأمِّلِ أنَّ مَنْ قرأَ تلكَ المؤلَّفاتِ والأبحاثِ في نظريَّةِ الأصلِ والفرعِ، وما يقرأُهُ ممَّا يأتيهِ في قابلِ صفحاتِ هذا البحثِ قد يحملُهُ العقلُ والمنطقُ اللغويُّ الحديثُ إلى القولِ بأنَّ هذا تحكُّمٌ وتقوُّلٌ على العربِ بما لم يَقُولوه ولم يُدركوه، ولم يخطُرْ على بالِ متحدِّثٍ منهم!

أقولُ: قد يرى البعضُ أنَّ لهذا القولِ وجاهتَهُ ولهُ ما يعضدُهُ من توجُّهٍ وصفيٍّ في دراسةِ الظَّواهرِ اللغويَّةِ؛ ولكنْ لا يخفى أنَّ للعربيةِ مكانةً مميّزَةً تميّزُها عن بقيَّةِ اللُّغاتِ؛ فهي لغةُ القرآنِ الكريمِ كتابِ ربّنا المحفوظِ إلى نهايَةِ هذا العالَمِ؛ فهي لغةٌ مختارةٌ باقيةٌ يُدركُ كلُّ مَنْ تأمَّلَها وسمعَهَا جمالَ صوتِها، وحسنَ نظامِهَا، وبلاغَةَ أساليبِها، وتأثيرَ نغماتِها؛ فعلى هذا المحَسُّ المدرَكُ من جمالٍ يُفَسَّرُ كلُّ جُهْدٍ فكريٍّ فلسفيٍّ لغويٍّ يحاولُ أنْ يتلمَّسَ في مفرداتِها أو أساليبِها ما يميُّزُها

ويبرزُ جمالهَا، وأسرارَ بناء مفرداتِها وأساليبِها، وإنْ كانَ قائمًا على أدلَّةٍ فلسفيَّةٍ عقليَّةٍ مستنبطَةٍ بعدَ طول تأمُلٍ، قد لا تُقْنِعُ بعضَنَا أو كثيرًا منَّا.

ثمَّ قد لا يكونُ للخلافِ في بعضِ هذه المسائلِ آثارٌ في الاستعمالِ؛ ولكنَّ البحثَ فيها وتدوينَ خلافاتِها إنَّما هو بيانٌ لتلكِ الجهودِ الكبيرةِ التي بُذِلَتْ في التأمُلِ في أدقِّ تفاصيلِ هذهِ اللُّغةِ الكريمةِ، لتعليلِ كلِّ استعمالٍ، وبيانِ ميّزَةِ كلِّ تركيبٍ.

فمن واجبنا أنْ لا نكفرَ تلكَ الجهودَ ونسترَهَا؛ بل الأولى أنْ ننشرَهَا وندعوَ للتأمُّل فيها، ونحفظَ لقائليهَا جهدَهُم ومكانتَهُم.

الدِّراساتُ السَّابقة:

لم أطَّلعْ على دراسةٍ مستقلَّةٍ أو ضمنيَّةٍ في موضوعِ هذا البحثِ (فرعِ الفَرْعِ)؛ وإنَّما وجدتُ مؤلفاتٍ وأبحاثًا في موضوعِ الأصلِ والفرعِ في الدرس اللغويّ، وهي الفكرةُ التي تُبنى عليها فكرةُ هذا البحثِ، ولا تعلُّقَ لها بموضوعِ هذا البحثِ إلَّا تعلُّقَ الفكرة الجزئية بالفكرة الكليَّةِ، ومما كُتِبَ في نظريَّةِ الأصلِ والفرعِ:

-نظريةُ الأصلِ والفرعِ في النَّحوِ العربيّ: للدكتور حسن خميس الملخ، طبع سنة ٢٠٠١م.

-امتدادُ نظريَّةِ الأصلِ والفرعِ في الدَّرسِ اللُّغويّ الحديثِ: وهو رسالةُ ماجستير للطالب نعمان بوطهرة في جامعة الحاج لخصر في باتنه في الجزائر، قدِّمت سنة ٢٠١١م.

-مقولةُ الأصلِ والفرعِ في النَّحوِ العربيّ ومدى ملاءَمَتِها لنظريَّةِ النَّموذجِ الأصلِ: وهو بحث للأستاذ الدكتور عبد الحميد النوري في جامعة صفاقس في تونس، نشر سنة ٢٠١٤م.

مشكلةُ الدِّراسَةِ:

هناكَ بعضُ الاستعمالاتِ الخاصَّةِ لبعضِ المفرداتِ في العربيَّةِ، وهذه الدِّراسة تجيبُ عن التُّساؤُلِ عن علّةِ تلكَ الاستعمالاتِ الخاصَّةِ، وتميُّزِها عن المفرداتِ المأخوذةِ منها، والَّتي لا تُستعملَ استعمالَها.

وكذا هناكَ بعضُ العواملِ النَّحويَّةِ التي كانت لها شروطٌ وقيودٌ في العملِ لم تكن لمثيلاتها مما حملت عليهِ، وقد يُسألُ عن علَّةِ تلكَ القيودِ؛ وفي هذه الدِّراسةِ بيانٌ لجانبٍ من جوانبِ ضعفِ تلكَ العواملِ النَّحويَّةِ.

أهدافُ الدِّراسةِ:

-تجميعُ ما وردَ من مسائلَ متفرّقَةٍ في كتبِ النَّحوِ في هذِهِ الفكرةِ في مبحثٍ مستقلٍّ؛ فهو إشباعٌ للقولِ في إرثِ مَنْ سبقَنَا؛ كَمَا قالَ ابنُ جني بعدَ أنْ ذكرَ نيابةَ التَّاءِ عن الواوِ: "فإنَّ أصحابَنَا لم يشبعُوا القولَ فيهِ، على ما أوردتُهُ الآنَ، وإنْ كنَّا بحمدِ اللهِ بهم نقتدي، وعلى أمثلَتِهِم نحتذِي" (١).

-التَّنبيهُ على دقَّةِ ملاحظَةِ اللغويّينَ والنُّحاة لأساليبِ العربِ واستعمالاتِها؛ إذْ رصدُوا استعمالاتٍ خاصَّةً لمفرداتٍ في العربية لا تتجاوزُهَا إلى غيرِها معَ اشتراكِها معها في الدَّلالةِ والعملِ.

(١) سر صناعة الإعراب: ١١٨/١.

-التَّنبيهُ على علَّةِ بعضِ الاستعمالاتِ الخاصَّةِ عندَ العربِ كما يراها اللغويون.

-التَّنبيهُ على علَّةِ ضعفِ بعضِ العواملِ النَّحويَّةِ وقصورِها في العملِ عن مثيلاتِها، كما يراها بعضُ النُّحاةِ.

هيكليَّةُ البحثِ:

تنتظمُ مادَّةُ هذا البحثِ في مقدِّمَةٍ ومبحثَيْنِ، وخاتمةٍ لأهم النتائج، وفهرسٍ للمصادر التي استمدَّ منها البحثُ.

عنوانُ المبحثِ الأوَّلِ: فرعُ الفرعِ وخصوصيَّةُ الاستعمالِ اللُّغويّ، وعنوانُ المبحثِ الثَّاني: فرعُ الفرعِ وقيودُ العملِ النَّحويّ.

المبحثُ الأوَّلُ: فرعُ الفرعِ وخصوصيَّةُ الاستعمالِ اللغويّ

أوَّلًا: فرعُ الفرعِ في الأسماء:

(آل):

المدَّة في (آل) عبارةٌ عن همزةٍ وألفٍ (أأْ)، أمَّا الهمزةُ فمن أصلِ الكلمة، وأمَّا الألفُ بعدَها فيقولُ أهل التَّصريفِ: إنَّها منقلبةٌ عن الهمزةِ المنقلبةِ عن الهاءِ، فالأصلُ المتصوَّرُ عندَهُم (أَهْلٌ)، ثمَّ أُبدلتِ الهاءُ همزةً فصارَتْ (إِأْلٌ)، فاجتمعت همزتانِ فأُبدلتِ الثَّانيةُ ألفًا؛ لسكونِها وانفتاحِ ما قبلها، فصارتْ (أأْل) فاجتمعتِ الهمزةُ والألفُ فصارت مدَّةً (آل).

يقولُ العكبريُّ: "وَمن ذَلِك (آلُ)، والأصلُ (أهْل)؛ فأُبدلت الهاءُ همزَةً، ثمَّ أبدلتِ الهمزةُ ألفًا؛ لِاجْتِمَاع الهمزتين، وسكونِ الثَّانِيَة، وانفِتاحِ الأُولى، مثلُ: آدمَ، وَآخَرَ"(١).

وقالَ ابنُ عصفورٍ: "وأُبدلتْ – أيضًا – منها في (آل)؛ أصله (أَهْل)، فأُبدلت الهاءُ همزةً؛ فقِيل: أَأْل، ثمَّ أُبدلتِ الهمزةُ ألفًا فقيلَ: آلٌ"(٢).

فإنْ قيلَ: لمَ هذا التَّدرُّجُ في الإبدالِ؟ أليسَ من المعقولِ والأسلمِ والأقربِ أنْ يُقالَ: إنَّ الألفَ مبدلةٌ من الهاءِ دونَ توسُّطِ الهمزةِ في التَّقْدِيرِ؟

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٢٩٩.

(٢) الممتع الكبير في التصريف: ٢٣٠.

وهذا التساؤُلُ أوردَهُ العكبريُّ في لُبابِهِ فقالَ: "فإنْ قيلَ: لِمَ قلتَ: إنَّها أُبدلتْ همزَة، ثمَّ ألفًا دون أَنْ تقولَ: أُبدلت ألفًا من الِابْتِدَاء؟"[١]، وكذا أوردَهُ ابنُ عصفورٍ في ممتعِهِ الكبيرِ[٢].

والجوابُ عنهُ من وجهَينِ[٣]:

الأوَّلُ: أنَّهُ لم يثبتْ إبدالُ الألفِ من الهاءِ في غيرِ هذا الموضعِ؛ فيحملُ هذا عليهِ، وقد ثبت إبدالُ الهمزة من الهاء في (ماء)؛ فلذلكَ حُمِلَ (آلُ) على أنَّ الأصلَ فيهِ (أَهْلٌ).

والثَّاني: أنَّ العربَ تجعلُ اللفظَ فيه بدلٌ من بدلٍ مختصًّا بشيءٍ بعينهِ؛ وإنَّما خصَّتِ العرب ما فيهِ بدلٌ من بدلٍ بشيءٍ؛ لأنَّهُ فرعُ فرعٍ، والفروعُ لا يُتصرَّفُ فيها تصرُّفَ الأصلِ؛ فكيفَ فرعُ الفَرْعِ؟[٤]

أمَّا إبدالُ حرفٍ من حرفٍ آخرَ فالمشهورُ في استعمال العرب أنَّ الأصلَ والبدلَ بِمَعْنى وَاحِدٍ؛ كَمَا فِي: وُجوه وأجوه؛ وَلَيْسَ كَذَلِك (آلُ)، و(أهلُ) فقد خصُّوا البدلَ ببعضِ المَوَاضِعِ؛ فَيُقَال: آلُ الملكِ، يُرِيدُونَ أشرافَ قومِهِ، وَلم يَقُولُوا: آلُ الخيَّاطِ، وَآلُ الإسْكافِ[٥].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٩٩/٢.

(٢) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٢٣٠.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١١٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٥٦/٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٩٩/٢، والممتع الكبير في التصريف: ٢٣٠.

(٤) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٢٣١.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١١٨/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٥٧/٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٩٩/٢.

قالَ ابنُ عصفورٍ: "فكذلكَ (آلُ) لـمَّا لم يُضَفْ إلَّا إلى الشَّريفِ، فيُقالُ: آلُ اللهِ وآلُ السُّلطانِ، بخلافِ الأهلِ الَّذي يُضافُ إلى الشَّريفِ وغيرِهِ، دلَّ ذلكَ على أنَّ الألفَ فيهِ بدلٌ من الهمزةِ المبدلةِ من الهاءِ"(١).

"فإنْ قيلَ: وما الَّذي يدلُّ على أنَّ الأصلَ (أهلٌ)؟ وهلَّا جُعِلَت الألفُ منقلبةً عن واوٍ.

فالجوابُ: أنَّ الذي يدلُّ على ذلكَ قولُهم في التَّصغيرِ: أُهَيلٌ؛ ولو كانتِ الألفُ منقلبةً عن واوٍ لقيلَ في تصغيرِهِ: أُوَيلٌ.

وممَّا يؤيِّدُ أنَّ الأصلَ أَهلٌ أنَّهم إذا أضافُوا إلى المضمَرِ قالُوا: أَهلُكَ وأَهلُهُ؛ لأنَّ المضمَرَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها"(٢).

ثانيًا: فرعُ الفرعِ في الأفعالِ:

أَسْنَتَ:

هذا التَّركيبُ مأخوذٌ منَ (السَّنَةِ)، ومعناهُ منها، قالَ الجوهريُّ: "أَسْنَتَ القوم: أجدَبُوا. قال ابنُ الزِبَعْرى:

عَمرو العُلا هَشَمَ الثَريدَ لقومِهِ ورجالُ مكّةَ مُسْنِتونَ عجافُ(٣)

وأصلُه من السَّنَةِ"(٤).

---

(١) الممتع الكبير في التصريف: ٢٣١.

(٢) الممتع الكبير في التصريف: ٢٣٠، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١١٨/١.

(٣) شعر عبد الله بن الزِّبعرى: ٥٣.

(٤) الصحاح: (سنت): ٢٥٤/١.

فالتَّاءُ حرفٌ ليسَ من أصولِهِ؛ بل مبدلٌ عن غيرِهِ، فأصلُ اللَّفظِ هو (السَّنَةُ)، قالَ الفارسيُّ: "واللَّامُ من (سَنَةٍ) ساقطةٌ، وهي واوٌ؛ لقولِهم: (سَنواتٌ)، وهاءٌ في قولِ مَنْ قالَ: سانَهْتُ"(١).

فعلى القولِ الذي يرى أنَّ الذاهبَ منهُ الواوُ تكونُ التَّاءُ فيه بدلًا من بدلٍ، قالَ سيبويه: "كمَا أنَّ التَّاءَ في (أَسْنَتُوا) مبدلةٌ من الياءِ، أرادُوا حرفًا أخفَّ عليهم منها وأجْلَدَ"(٢).

وقالَ الفارسيُّ: "قالَ سيبويه: كمَا أنّ التَّاء في (أسْنَتُوا) مبدلةٌ من الياءِ؛ أي: مبدلةٌ من الياءِ الَّتي هي مبدلةٌ من الواوِ الَّتي هي لامُ الفعلِ من (أسْنَى)"(٣).

وقالَ ابنُ سيده: "وَزعمَ- أيْ سيبويهِ- أَنَّ التَّاءَ فِي (أَسْنَتَ) مبدلةٌ من اليَاءِ...، وَقد ذُكِرَ فِي غير هَذَا الموضعِ أَنَّ التَّاء مبدلةٌ من الوَاوِ، وكلا القَوْلَيْنِ صَحِيحٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أصلَ (أسْنَتَ) هُوَ من (السَّنةِ) وَهُوَ القَحْط، وَمَعْنَاهَا: أَصَابَهُم القَحْطُ، وأصل (سَنةٍ) سَنْوَة فِيمَن قَالَ: سَنَواتٌ؛ فَإِذا بَنَوا مِنْهَا (أَفْعَلَ) وَجبَ أَنْ يُقَال: أَسْنَيْنا فقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ كَمَا يُقَال: أَغْزَيْنا وأَدْنَيْنا، وَهُوَ من الغَزْو والدّنُوّ"(٤).

وقالَ ابنُ عصفورٍ: "وكذلك: أَسنَتَ الرَّجلُ، لمَّا كانت التَّاءُ فيهِ بدلًا من الياءِ المبدلَةِ من الواوِ؛ لأنَّ (أسنَتَ) من لفظِ السَّنةِ، ولامُ سنةٍ واوٌ، بدليلِ قولِهم

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤٠/٣، وينظر: الكتاب: ٣٦٠/٣، والمخصص: ٤٠٢/٢.

(٢) الكتاب: ٤٢٤/٤.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٥٠/٥، وينظر: المخصص: ٤٠٢/٢، ولسان العرب (سنة): ٤٧/٢، وتاج العروس (سنت): ٥٦٩/٤.

(٤) المخصص: ١٩٣/٤.

في جَمْعِها: سنواتٌ، جعلوها مختصَّةً بالدُّخولِ في السَّنةِ الجَدْبَةِ، وقد كان (أسنَى) قبلَ ذلكَ عامَّةً، فيُقالُ: أسنَى الرَّجلُ، إذا دخلَ في السَّنةِ، جَدْبَةً أو غيرَ جَدْبَةٍ"(١).

وجعلَ الجوهريُّ قلبَهَا من الواوِ مباشرةً فقالَ: "وأصلُهُ من السَّنةِ، قلبُوا الواوَ تاءً؛ ليفرّقُوا بينَهُ وبينَ قولِهم: أسنى القومُ، إذا أقامُوا سنَةً في موضعٍ"(٢).

وقالَ الفرَّاءُ: "توهَّمُوا أنَّ الهاءَ أصليَّة؛ إذ وجدُوها ثالثةً فقلبُوها تاءً"(٣)، فعلى هذا تكونُ الهاءُ بدلًا من الواوِ عندَ الفراءِ وليستْ أصلًا، وتكونُ التَّاءُ بدلًا من الهاءِ المبدلةِ من الواوِ، فهي بدلٌ من بدلٍ أيضًا؛ ولكنْ على غيرِ ما ذهبَ إليه مَنْ تقدَّمَ.

وجعلَ الزمخشريُّ قلبَها من الهاءِ مباشرةً فقالَ: "والمسنِتُ الدَّاخِلُ في السّنة، وَهِي الْقَحْط. وتاؤه بدلٌ من هَاءٍ؛ لِأَن أصلَ (أَسنَت) أسنهت"(٤)، وإلى ذلكَ ذهبَ نشوانُ الحميريُّ في شمسِ العلومِ(٥).

ومن الملاحظِ ممَّا تقدَّمَ أنَّ مجيءَ التَّاء بدلًا من بدلٍ كانت العلَّة في تخصيصِ لفظِ (أَسْنَتَ) بالسَّنةِ المجدبَةِ عندَ بعضِ اللُّغويّين، وقد أغفلَ كثيرٌ منهم التَّعليلَ لهذا التَّخصيص.

ثالثًا: فرعُ الفرعِ في الحُروفِ:

---

(١) الممتع الكبير في التصريف: ٢٣١، وينظر: المخصص: ١٩٣/٤.

(٢) الصحاح: (سنت): ٢٥٤/١.

(٣) الصحاح: (سنت): ٢٥٤/١.

(٤) الفائق في غريب الحديث: ٩٦/١.

(٥) ينظر: شمس العلوم: ٣٢٣٢/٥.

التَّاءُ في القسمِ وأخواتُها:

يرى بعضُ النُّحاةِ أنَّ تاءَ القسمِ بدلٌ من الواوِ المبدلةِ من باءِ القسمِ؛ لذا اختصَّ هذا الحرفُ بمزيَّةٍ في الاستعمالِ؛ فخصُّوه بالاسمِ الأشهرِ؛ لأنَّهُ فرعُ فرعٍ.

قالَ ابنُ جنِّي: "فلمَّا كانتِ التَّاءُ بدلًا من بدلٍ، وكانَتْ فرعَ الفرعِ، اختصَّتْ بأشرفِ الأسماءِ وأشهرِها، وهو اسمُ اللهِ؛ فلذلكَ لم يُقَلْ: تَزيدٍ، ولا تَالبَيْتِ"(١).

وتابعَ كثيرٌ من اللغويين والنُّحاةِ ابنَ جنِّي في هذا التَّعليلِ، قالَ ابنُ سيدَه: "فجَرَتْ فِي ذَلِك مجرى التَّاءِ فِي القسمِ؛ لِأَنَّهَا بدلٌ من الوَاو فِيهِ، وَالوَاوُ فِيهِ بدلٌ من البَاء، فَلَمَّا كَانَت التَّاء فِيهِ بَدَلًا من بدلٍ، وَكَانَت فرعَ الفَرْعِ اخْتصَّتْ بأشرفِ الأَسْمَاءِ وأشهرِهِا، وَهُوَ اسْمُ اللهِ؛ لذَلِكَ لم يُقَلْ: تَزيدٍ وَلَا تَالبَيْتِ"(٢).

وقالَ أبُو البركاتِ الأنباريُّ: "فإنْ قيل: فَلِمَ اختصَّتِ التَّاءُ باسمٍ واحدٍ، وهو اسمُ اللهِ تعالى؟

قيلَ: لأنَّها لَمَّا كانَتْ فرعًا للواوِ، والَّتي هي فرعٌ للباءِ، والواوُ تدخلُ على المُظهرِ دونَ المُضمرِ؛ لأنَّها فرعٌ انحطَّتْ عن درجةِ الواوِ؛ لأنَّها فرعُ الفرعِ، فاختصَّتْ باسمٍ واحدٍ، وهو اسمُ اللهِ تعالى"(٣).

وقالَ ابنُ عصفورٍ في الممتعِ الكبير في التَّصريفِ: "أَلَا ترى أنَّ تاءَ القَسَمِ لمَّا كانَتْ بدلًا من الواوِ المبدلةِ من باءِ القسمِ لم تدخلْ إلَّا على اسمِ اللهِ تعالى،

---

(١) سر صناعة الإعراب:١/١١٥، وينظر: ١/١٥٦.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: ٤/٣٥٧. وينظر: لسان العرب: (آل): ١١/٣١.

(٣) أسرار العربية: ٢٠٤.

ولم تدخُلْ على غيرِهِ من الأسماءِ الظَّاهرةِ، ولا دخَلَتْ – أيضًا – على مُضْمَرٍ"(١).

وقالَ ابنُ الأثيرِ: "أمَّا التَّاء فلا تدخلُ إلَّا على اسمِ اللهِ تعالى وحدَهُ، تقولُ: تالله لأقومَنَّ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾(٢)، وروى الأخفشُ: تربِّ الكعبةِ، ولفرعيَّتِها على الواو اقتَصَرُوا بها على اسم اللهِ تعالى"(٣).

وقالَ العكبريُّ: "أَلا ترى أنَّ التَّاءَ فِي القَسَم لَمَّا كَانَت بَدَلًا عَن بَدَلٍ خَصُّوها بأفضلِ الأَسْمَاءِ فَقَالُوا: تاللهِ، وَلم يَقُولُوا: تربّك وَلَا غيرَ ذَلِكَ"(٤).

وقالَ القاضي عبد النبيّ الأحمد: "وَاعْلَم أَن التَّاء فرع الوَاو، وَالوَاو فرع البَاء؛ فالباءُ أصلُ الأَصْلِ، وَالتَّاءُ فرعُ الفَرْعِ، وَالوَاو ذُو جِهَتَيْنِ: من وَجهٍ أصلٌ وَمن وَجهٍ آخرَ فرعٌ.

وَلِهَذَا تدخل البَاء على مُضْمرٍ وكلِّ مظهر؛ وَالوَاو لَا تدخل إِلَّا على مظهرٍ مُطلقًا، وَخُصَّ التَّاءُ من بَين المظهرِ باسمِ اللهِ تَعَالَى شَأْنه وَجلَّ برهانُهُ.

وَإِنَّمَا حكمنَا بأصالة البَاء ثمَّ الوَاو؛ لِأَنَّ أصلَ البَاء الإلصاقُ، فَهِيَ تُلْصِقُ فعلَ القسمِ بالمقسم بِهِ، وأُبْدِلَتِ الوَاو مِنْهَا؛ لِأَنَّ بَينهمَا تنَاسبًا لفظيًّا؛ لِكَوْنِهِمَا شَفَوِيَّتَيْنِ، ومعنويًّا لما فِي الوَاو من معنى الجمعيَّةِ القَرِيبَةِ من معنى الإلصاقِ، وإبدالُ الوَاوِ بِالتَّاءِ كثيرٌ شَائِعٌ؛ للقُرْبِ فِي المخْرج، مثلُ: اتَّقَدَ"(٥).

---

(١) الممتع الكبير في التصريف: ٢٣١.

(٢) الأنبياء: ٥٧.

(٣) البديع في علم العربية: ١/٢٧١.

(٤) الممتع الكبير في التصريف: ٢٣١.

(٥) دستور العلماء: ٣/٥١.

أمَّا كونُ التَّاءِ بدلًا من الواوِ فهو قولُ الجُمهورِ كمَا ذكرَ أبو حيَّانَ[١]، "وقالَ قطربٌ وغيرُهُ: هو حرفٌ مستقلٌّ غيرُ بدلٍ"[٢].

وأمَّا كونُها بدلًا من الواوِ الَّتي هي بدلٌ من الباءِ فقد ضعَّفَهُ بعضُهم كما ذكرَ المراديُّ؛ إذ لم يقم دليلٌ على صحَّتِهِ كما يَرَونَ[٣].

أمَّا كونُها لا تستعملُ إلَّا مع اسمِ اللهِ فهذا هوَ المشهورُ في الاستعمالِ؛ ولكن حكى الأخفشُ وغيرُه دخولَها على غيرِهِ، قالَ المراديُّ: "وحكى الأخفشُ دخولَها على الربِّ؛ قالوا: تربِّ الكعبةِ. وخَصَّ بعضُهم دخولَها على الربِّ، بأنْ يُضافَ إلى الكعبةِ، وليسَ كذلكَ؛ لأنَّه قد جاءَ عنهُم: تَرِبِّي، وحكى بعضُهم: أنَّهم قالوا: تالرَّحمنِ، وتحياتِكَ. وذلكَ شاذٌّ"[٤].

لذا يرى بعضُ النُّحاةِ أنَّ اختصاصَها يتجاوزُ لفظَ الجلالةِ إلى غيرِه، قالَ الجوجريُّ: "ومنها، أيْ: الحروفَ المختَّصةِ، ما يختصُّ بلفظِ (اللهِ)، ولفظِ (رَبِّ) مضافًا إلى الكعبةِ، أو إلى ياءِ المتكلِّمِ، وهو حرفٌ واحدٌ، وهو تاءُ القسمِ، تقولُ: تَاللهِ لأفعَلَنَّ، وتَرَبِّ الكعبةِ، وتَرَبِّي لأقومَنَّ"[٥].

ويرى السيوطيُّ أنَّها تختصُّ بلفظِ الجلالةِ، وأنَّ استعمالَها مع غيرِه إنَّما جاءَ على وجهِ الشُّذوذِ؛ قالَ في الهمعِ: "ثاني حروفِ القسمِ التَّاءُ: وتختصُّ بالله،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٢١/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣٢١/١.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٥٧.

(٤) الجنى الداني: ٥٧.

(٥) شرح شذور الذهب: ٥٥٥/٢.

نحوَ:﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾[1]، فلا تجرُّ غيرَهُ لا ظاهرًا ولا مُضمرًا؛ لفرعيَّتِها، وشذَّتْ في (الرَّحمَنِ) و(ربِّ الكعبةِ)، و(ربِّي)، و(حياتِكَ)، سُمِعَ: تالرَّحمنِ، وتربِّ الكعبةِ، وتربِّي، وتحياتِكَ"[2].

أخواتُ التَّاءِ في القَسَمِ:

ويلحقُ بتاءِ القسمِ ثلاثةُ حروفٍ، وهي: هاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وهمزة لام التعريف في (الله).

قالَ سيبويهِ في (بابِ ما يكونُ ما قبلَ المحلوفِ بهِ عوضًا من اللَّفظِ بالواوِ): "وذلكَ قولُك: إي هاالله ذا، تثبتُ ألفُ ها؛ لأنَّ الذي بعدَهَا مدغمٌ. ومِن العربِ مَنْ يقولُ: إي هَلَّلهِ ذَا، فيحذفُ الألفَ الَّتي بعدَ الهاءِ، ولا يكونُ في المقسمِ ههنا إلَّا الجر؛ لأنَّ قولَهم (ها) صارَ عوضًا من اللَّفظ بالواوِ، فحذِفَتْ تخفيفًا على اللِّسانِ.

أَلَا ترى أنَّ الواوَ لا تظهرُ ههنا كما تظهرُ في قولِكَ: واللهِ، فتركُهُم الواوَ ههنا البتَّة يدلُّكَ على أنَّها ذهَبَتْ مِن هنا؛ تخفيفًا على اللِّسانِ، وعُوِّضَتْ منها (هَا). ولو كانتْ تذهب مِنْ هنا كما كانتْ تذهبُ من قولِهم: اللهِ لأفعلنَّ؛ إذن لأدخلت الواوَ.

وأمَّا قولُهم: (ذا)، فزعمَ الخليلُ أنَّه المحلوفُ عليهِ، كأنَّهُ قالَ: إي والله لَلأَمرُ هذَا، فحذَفَ الأمرَ؛ لكثرةِ استعمالهم هذا في كلامِهِم؛ وقدَّمَ (ها)، كما قدَّم (ها) في قولهم: ها هو ذا: وها أنا ذا. وهذا قولُ الخليلِ...

---

(١) يوسف: ٨٥.

(٢) همع الهوامع: ٤٧٩/٢.

ومثلُ قولِهم: آللهِ لأفعلَنَّ، صارتِ الألفُ ههنا بمنزلةِ (ها) ثَمَّ. ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ: أَوَ اللهِ، كما لا تقولُ: ها واللهِ، فصارت الألفُ هُهُنا، و(ها) يعاقبانِ الواوَ، ولا يثبتانِ جميعًا.

وقد تعاقِبُ ألفُ اللَّامِ حرفَ القَسَمِ، كما عاقبَتْهُ ألفُ الاستفهامِ، و(ها)، فتظهرُ في ذلكَ الموضعِ الّذي يسقطُ في جميعِ ما هو مثلُهُ للمُعاقبَةِ، وذلكَ قولُكَ: أفألله لتفعلَنَّ. ألا ترى أنَّكَ إنْ قلتَ: أفَوَ اللهِ، لم تَثْبُتْ"[1]؛ أي: لم تثبت همزةُ اللَّامِ، قالَ السِّيرافيُّ: "ومِنْ ذلكَ – أيضًا – قولهُم: (أفألله لتفعلَنَّ)، بقطعِ ألفِ الوصلِ في اسمِ اللهِ، وقبلَ الفاءِ ألفُ الاستفهامِ، والفاءُ للعطفِ، وقطعُ ألفِ الوصلِ في اسمِ اللهِ عزَّ وجلَّ عوضٌ من الواوِ، ولو جاءَ بالواوِ سقطَتْ ألفُ الوصلِ، وقالَ: أفو اللهِ"[2].

وقالَ ابنُ الأثيرِ: "الفَصْلُ الثَّاني في القسمِ: وفيه ثلاثةُ فروعٍ: الفرعُ الأوّلُ: في حروفِهِ، وهي: أصلٌ، وفرعٌ، وفرعُ فرعٍ.

فالأصلُ: الباءُ؛ لأنَّها هي أوصلَتِ الفعلَ القاصرَ...

وأمّا الفرعُ: فهو الواوُ، وهي بدلٌ من الباءِ؛ لقربِ المخرجِ، وقربِ ما بينَ الجمعِ والإلصاقِ؛ ولفرعيّتِهَا نَقَصَتْ، فلم تُشَارِكِ الباءَ فيما اختصّتْ به...

وأمّا فرعُ الفرعِ: فهو أربعةٌ: التَّاء، وهاءُ التّنبيهِ، وهمزةُ الاستفهامِ، وألفُ اللّامِ، كلُّها عوضٌ من الواوِ"[3].

---

(١) الكتاب: ٥٠٠/٣. وينظر: المقتضب: ٣٢٢/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٢٤١/٤.

(٣) البديع في علم العربية: ٢٧١/١، وينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢٦٥/١، وشرح المفصل: ٢٥٤/٥، وتمهيد القواعد: ٣٠٨١/٦.

ولنيابةِ هذه الحروفِ عن الواوِ في القسمِ فهي بدلٌ عن بدلٍ؛ لذا اختصَّتْ بالاسمِ الأشهَرِ؛ فلم تردْ مع غيرِهِ، قالَ العكبريُّ: "قد عوَّض من حرفِ القسمِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: همزَةُ الِاسْتِفْهَامِ؛ كَقَوْلِك: آللهِ، وَ(الْهَاءُ)؛ كَقَوْلِك: إيْهَا اللهِ، ولاهَا اللهِ، فـ(إِي) بِمَعْنى (نَعَمَ). وَقطعُ الْهمزَةِ، كَقَوْلِكَ: أفألله، وَهَذَا كلُّهُ يخْتَصُّ باسمِ اللهِ، والجرُّ بَاقٍ"[1].

* * *

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٧٦/١، وينظر: همع الهوامع: ٤٧٨/٢.

المبحثُ الثَّاني: فرعُ الفرعِ وقيودُ العملِ النحويّ

اشتقاقُ الوَصْفِ:

اختلفَ النُّحاة في أصلِ المشتقَّات فذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعلِ وفرعٌ عليه، وذهبَ البصريُّونَ إلى أنَّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدرِ وفرعٌ عليه، وأدلَّةُ الفريقينِ مبسوطةٌ في كتبِ النُّحاةِ(١).

والَّذي يعنينا هوَ اشتقاقُ الوَصْفِ فقدْ خالفَ بعضُ البصريّينَ في أصلِ اشتقاقِهِ فجعلَهُ مشتقًّا من الفِعْلِ؛ قالَ ابنُ مالكٍ متحدّثًا عن عَمَلِ المصدرِ:

بمثلِهِ أو فِعْلٍ أو وَصْفٍ نُصِب وكونُهُ أصلًا لهذَينِ انتُخِب(٢)

قالَ المراديُّ في إيضاحِ البيتِ: "أيْ: وكونُ المصدرِ أصلًا للفِعْلِ والوَصْفِ، هو المختَارُ، فالفعلُ والوصفُ مشتقّانِ منهُ، وهو مذهبُ البَصريّينَ، وخالفَ بعضُهم في الوَصْفِ فجعلَهُ مشتقًّا من الفعلِ، فهو فرعُ الفرعِ"(٣).

وصرَّح الشاطبيُّ بهذا البعضِ من البصريّينَ فقالَ: "وأمَّا الصِّفةُ فحُكي فيها الخلافُ، وهل هي مشتقَّةٌ من المصدرِ أو منَ الفعلِ؟ وارتضَى- أيْ ابنَ مالكٍ - أنَّها مشتقَّةٌ من المصدَرِ.

والقولُ الآخرُ يؤثَرُ عن الفارسيِّ أنَّهُ نبَّه عليهِ، وارتضَاهُ عبدُ القاهرِ"(٤).

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩١/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٤٣.

(٢) ألفية ابن مالك: ٢٩.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ٦٤٥/٢، وينظر: شرح ابن عقيل: ١٧١/٢، وشرح الأشموني على الألفية: ٤٦٨/١، وحاشية الصبان: ١٦٣/٢.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٢٢٤/٣.

وقالَ الشَّيخُ خالدٌ الأزهريُّ: "وزعَمَ بعضُ البصريّينَ كالفارسيّ –واختارَهُ الشَّيخُ عبدُ القاهرِ– أنَّ الفعلَ أصلٌ للوصفِ؛ فيكونُ فرعَ الفرعِ"(١).

ورجَّحَ الشَّاطبيُّ ما ذهبَ إليهِ النَّاظِمُ من كونِ الوصفِ مشتقًّا من المصدرِ لا منَ الفعلِ مستندًا إلى الأصلِ الذي ارتضَوهُ في بابِ الاشتقاقِ، وهو أنَّ الفرعَ فيه معنى الأصلِ وزيادَةٌ، "وتحقيقُ هذهِ الطَّريقة أنَّ الاشتقاقَ يُرادُ لتكثيرِ المعاني، وهذا المعنى لا يتحقّقُ إلَّا في الفرعِ الذي هو الفعلُ، وذاكَ أنّ المصدَرَ له معنى واحدٌ، وهو دلالتُهُ على الحدثِ فقط، ولا يدلُّ على الزَّمانِ بلفظِهِ، والفِعْلُ يدلُّ على الحدثِ والزَّمانِ المخصوصِ، فهو بمنزلةِ اللَّفظِ المركّبِ، فإنَّهُ يدلُّ عليهِ المفردُ، ولا تركيبَ إلاّ بعدَ الإفرادِ، كمَا أنَّهُ لا دِلالةَ على الحَدثِ والزَّمانِ المخصوصِ إلَّا بعدَ الدِّلالةِ على الحَدَثِ وَحدَهُ"(٢).

والوصفُ فيه معنى المصدرِ وزيادةٌ، وهي الدِّلالةُ على ذاتِ الفاعلِ، ولو كانَ مشتقًّا من الفعلِ لوُجدَتْ فيه الدِّلالةُ على الزَّمنِ المعيَّنِ؛ لكنَّهُ ليسَ كذلكَ(٣).

وإلى مثلِ هذا ذهبَ السُّيوطيُّ، فقال: ((وذهب بعضُ البصريين إلى أنَّ المصدرَ أصلٌ للفعل والفعلَ أصلٌ للوصف ورد بأنَّه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمنٍ معينٍ، فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر"(٤).

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح: ٤٩٢/١.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٤٥، وينظر: الإنصاف: ١٩١/١، وهمع الهوامع: ٩٥/٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٢٢٤/٣، و٣٨٧/٤.

(٤) همع الهوامع: ٩٥/٢.

واعلم أنَّ الخلافَ في هذا البابِ لا ينبني عليه حكمٌ، قال الشاطبيُّ عند ذكره الخلاف في اشتقاق الوصف فقال: "وهذا البحث – أيضًا – لا ينبني عليه حكمٌ، وإنَّما حَدَا إلى الاستدلال إشارة الناظم إلى الترجيح والتوجيه. والله المستعان"(١).

ثم إنَّه لا يجدي كثيرَ منفعة، كما قالَ أبو حيَّان(٢).

نقول: إنَّ البحث في هذا وأمثاله مما لا ينبي عليه حكمٌ؛ إنَّما هو إظهارٌ للفلسفةِ اللغويَّةِ التي تمتَّعَ بها بعضُ النحاةِ، وكأنَّ الذي حمل هؤلاء النَّفر إلى القول بفرعيَّةِ اشتقاق الوصف من الفعل هو ملاحظة العمل في الوصف؛ إذ الأصل في العمل للأفعال – كما تقدمت الإشارة إلى ذلك – فكأنَّ معنى الحدث المقترن بالزمن المعين في الفعل، قد انتقل إلى الوصف الدال على الحدث المقترن بزمن مطلق غير مقيد بوقتٍ ماض أو حاضر أو مستقبل.

مَا النَّافيةُ وأخواتُها:

هي فرعُ فرعٍ في العَمَلِ؛ لأنَّها محمولةٌ على (لَيْسَ)، و(لَيْسَ) محمولةٌ على (كَانَ)؛ لذا فهي أضعفُ من أصولِها في العملِ، فلا تقوى قوتها، ولا تتصرَّفُ تصرُّفَها؛ لذا لم يُجِيزُوا أنْ يتقدَّم خبرُها على اسمِها(٣).

قالَ ابنُ مالكٍ:

إعْمالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النّفْي وَتَرتِيبٍ زُكِنْ(٤)

---

(١) المقاصد الشافية: ٣/٢٢٥.

(٢) همع الهوامع: ٢/٩٥.

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ١/٣٦٦.

(٤) ألفية ابن مالك: ٢٠.

قالَ الشاطبيُّ: "هذا هو النَّوعُ الثَّاني من نواسخِ الابتداءِ، وهو ما عَمِلَ في المبتدأِ والخبرِ عَمَلَ ليسَ بالشَّبهِ بها، وذلكَ ثلاثةٌ أخرى من حروفِ النَّفي هي: مَا ولَا وإنْ"(١).

وأوسعُ هذه الحروف عملًا (مَا)، وأعملها أهلُ الحجازِ، وأهملَها بنو تميمٍ؛ جريًا على الأصلِ كما يَرَى النُّحاةِ(٢)؛ فلذلكَ قَدَّمَ ابنُ مالكٍ الكلامَ فيها وتبعَهُ النُّحاة في مؤلفاتِهم، ولأنَّ ما يشترطُ في (مَا) يُشتَرَطُ في غيرِها، وتزيدُ الأخرُ شروطًا، فكأنَّ (مَا) هي أُمُّ هذا البابِ(٣).

وعلَّةُ العملِ عندَ مَنْ أعملَها هي الشَّبهُ بـ(ليسَ) في المعنى، ثُمَّ راحَ النُّحاةُ يتلمَّسُون وجوهًا لهذا الشَّبَهِ، وهي مبسوطةٌ في مؤلفاتِهم، أشهرها: أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما أداةُ نفي، وأنَّ النفيَ بهما محمولٌ على الحالِ، ودخولُهما على المبتدأِ والخبرِ(٤).

---

(١) المقاصد الشافية: ٢١٥/٢، والمشهورُ زيادةُ (لات) رابعة على هذه الثَّلاثة، واختلفَ النحويُّون في ماهيَّةِ (لات)، فذهب بعضُهم إلى أنَّها فعلٌ ماضٍ بمعنى: نَقَصَ، نفي بها كما نفي بليس، ذكره الخشني في شرحه لكتاب سيبويه. وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ أصلَها ليس أُبدلت سينُها تاءً، وذهبَ سيبويه إلى أنَّها مركبةٌ من (لا) والتَّاءِ، وذهبَ الأخفشُ والجمهورُ إلى أنَّها (لا) زيدتْ عليها التَّاءُ كما زيدتْ على ثُمَّ، فقيل: ثُمَّت فهي للتأنيث. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٢/٢، والتذييل والتكميل: ٢٨٨/٤، واتشاف الضرب: ١٢١٠/٣، وأوضح المسالك: ٢٦٤/١، وشرح ابن عقيل: ٣٠٢/١، وتمهيد القواعد: ١٢١٢/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٩/١، وشرح ابن الناظم: ١٠٣، وتوضيح المقاصد: ٥٠٦/١، وشرح ابن عقيل: ٣٠٢/١، والمقاصد الشافية: ٢١٦/٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٢١٥/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٨٨/٤، وعلل النحو: ٢٥٧، وشرح ابن الناظم: ١٠٣، والمقاصد الشافية: ٢١٦/٢، وحاشية الصبان: ٣٦٣/١.

ولعمَلِها شروطٌ نصَّ عليها ابنُ مالكٍ في قولِهِ المتقدِّمِ آنفًا، وهي: أنْ لا تزاد (إنْ) النَّافية معها، وأنْ لا ينتقضَ نفيُها بـ(إلَّا)، وأنْ يبقى التَّرتيبُ على الأصلِ، واشتهرت هذه الشروطُ في مطوَّلاتِ النَّحوِ ومختصراتِهِ على خلافٍ في بعضها، وزيادةٍ عليهَا عندَ بعضِهم(١).

وفرعيَّةُ (ليس) في العملِ منعتهَا من التَّصرُّفِ تصرُّفَ أصولِها؛ لذا فهي "قد تَوَهَّنت ونَقَصَتْ عن الفعلِ الحَقِيْقِيّ من وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ بعضَ النَّحويين جَعَلَها حرفاً مَحْضًا(٢)، ولَيس كذلك كانَ وأَخواتها.

والثاني: ما حَكى سيبويه: عن بَعضهم أنَّه أَلغاها عن العَمَلِ فقالَ: ليسَ زيدٌ قائمٌ.

والثالث: أنَّ بعضَ العَرَبِ أَدخل عَليها ياءَ المُتَكَلِّمِ من غيرِ نونِ الوقايةِ فقالَ: عليه رجل ليسي، ولو كانتْ فعلًا حقيقةً لقالَ: لَيْسَنِي.

والرابعُ: أنَّ بعضَ العربِ لم يُحَمِّلْها ضَميرًا فقالَ: ليس الطيبُ إلا المِسْكُ.

والخامسُ: أنَّه لا يكون منها مُستقبلٌ ولا أَمرٌ فخالَفت بذلك بَقِيّةَ أَخواتها.

والسادسُ: أنَّ ضميرَ المُخاطبِ والمُتكلِّم إذا اتّصلَ بها لا يُكسر أَولها ولَيس كذلك باعَ؛ لأنَّك تقولُ فيه: بِعْتُ، ولا تقولُ هنا: لِستُ.

وكلُّ هذه الوُجوه تدلُّ على انحطاط رُتْبتها عن رُتْبَةِ كانَ"(٣).

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٥٠٧/١، وشرح ابن عقيل: ٣٠٣/١، والمقاصد الشافية: ٢١٦/٢.

(٢) وهذا هو الوجه فيها؛ لأنها لا تتضمن عنصري الفعل: الحدث، والزمن، ولا تتصرف تصرف الأفعال.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٢٢.

ولفرعيَّةِ (مَا) وأخواتِها في العملِ اشتُرِطَ لها شروطٌ، تُبيّنُ بوضوحٍ قصورَها في التَّصرف عن أصلِها، قالَ الشَّاطبيُّ: "فإنْ قيلَ: فالقاعدةُ أنَّ المشَبَّهَ لا يقوى قوَّةَ ما شُبِّهَ به، فلو أُعطي العمَلَ تامًّا لم يكنْ بينَ الأصلِ المشبَّهِ به، والفرعِ المشبَّهَ، فرقٌ؛ لكنَّهم يُفرّقون بينَهُما، فيكونُ للأصلِ من القوَّةِ في العملِ ما لا يكونُ للفرعِ، فأينَ ذلكَ هُنا؟

فالجوابُ: أنَّ تفاوتَ ما بينهُما ظاهرٌ؛ أَلَا ترى أنَّ (مَا) لا تعملُ إلَّا بشروطٍ ثلاثَةٍ، بخلافِ ليسَ، فإنَّها تعملُ دونَ شرطٍ منها، فالأصلُ أقوى تصرّفًا من الفرعِ إذًا"(١).

وعبَّرَ ابنُ مالكٍ عن فرعيَّةِ عملِ (مَا) بأنْ قالَ: إنَّ عملَها من بابِ الاستحسانِ لا من بابِ القياسِ؛ لذا اشتُرطت فيها تلكَ الشُّروطِ، ولفظُه "ولما كانَ عملُ (مَا) استحسانيًّا لا قياسيًّا اشتُرِطَ فيه تأخُّرُ الخبرِ، وتأخُّرُ معمولِه، وبقاءُ النَّفي، وخلوُّها من مقارنَةِ إنْ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذهِ الأربعةِ حالٌ أصليٌّ، فالبقاءُ عليها تقويةٌ، والتَّخلّي عنها أو عن بعضِها توهينٌ، وأحقُّ هذه الأربعةِ بلزومِ الوهنِ عند عدمِهِ الخلوُّ من مقارنَةِ إنْ؛ لأنَّ مقارنتَهُ لـ(مَا) يزيلُ شبهَهَا بـ(ليسَ)؛ لأنَّ (ليسَ) لا تليها إنْ، فإذا وليت (مَا) تباينَا في الاستعمالِ، وبطلَ الإعمالُ دونَ خلافٍ. ولا يلزمُ مثلُ هذه المباينَةِ بنقضِ النَّفي، ولا بتوسُّطِ الخبرِ"(٢).

(لا) النَّافيةُ للجنسِ:

---

(١) المقاصد الشافية: ٢/٢١٨. وينظر: شرح ابن الناظم: ١٠٤.

(٢) شرح تسهيل الفوائد: ١/٣٦٩.

وتُسمَّى (لا) التبرئة دون غيرها من أحرف النَّفي، وحقُّ (لا) التبرئَةِ أنْ تصدقَ على (لا) النَّافيةِ عمومًا؛ لأنَّ كلَّ مَنْ برأَّتَهُ فقدْ نفيتَ عنه شيئًا؛ ولكنَّهم خصوها بالعاملةِ عملَ (إنَّ)؛ لأنَّ التبرئَةَ فيها أمكنُ من غيرِها؛ لعمومها بالتَّنصيصِ، وتُسمَّى النافية للجنس[1].

وجعلَها العكبريُّ (فرع فرعِ فرعٍ) في العَمَلِ فَقَالَ: "ويدلُّ على فَسَادِ مَذْهَبِ مَنْ قَالَ هُوَ مُعربٌ؛ أنَّه لَو كَانَ كَذَلِكَ لنُوِّنَ كَمَا يُنَّونُ اسْمُ إنَّ. فإنْ قيلَ: إنَّما لم ينَّون؛ لأنَّ (لَا) ضعفت؛ إِذْ كَانَت فرعَ فرعِ فرعٍ، وَذَلِكَ أنَّ (كَانَ) فرعٌ فِي العَمَل على الأَفْعَال الحقيقيَّةِ، و(إنَّ) فرعٌ على (كَانَ)، و(لَا) فرع على (إنَّ)؛ فلمَّا ضَعُفَ خُولِفَ باسمِها بَقِيَّةَ المعرباتِ.

قيلَ: أثرُ ضعفِهَا قد ظهرَ فِي شَيْء غيرِ التَّنْوِينِ، فَمِنْ ذَلِكَ: أنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَينهَا وَبَين اسْمِهَا بالخبرِ، وَلَا بِغَيْرِهِ"[2].

وقد أشارَ أبو حيَّانَ النحويُّ أيضًا إلى أنَّها فرعُ فرعِ فرعٍ في العملِ؛ ولكن بتفريعٍ مختلفٍ فقالَ: "ذكروا أنَّ عملَ (لا) عملَ (إنَّ) هو فرعُ فرعٍ؛ لأنَّها حملت على (إنَّ) فهي فرعٌ، و(إنَّ) حُمِلَتْ على: ضربَ زيدًا عمرٌو، فـ(إنَّ) فرعٌ، وضربَ زيدًا عمرٌو، فرعُ: ضربَ عمرٌو زيدًا"[3].

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٣٦٦/١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٣١/١.

(٣) التذييل والتكميل: ٢٢١/٥. وينظر: تمهيد القواعد: ١٤١٨/٣.

وقد نصَّ سيبويه على أنَّها محمولةٌ في العملِ على (إنَّ) فقالَ في (بابِ النَّفي بلَا): "و(لَا) تعملُ فيما بعدَها فتنصبُهُ بغيرِ تنوينٍ، ونصبُهَا لما بعدَها كنصبِ (إنَّ) لما بعدَهَا"(١).

وعلى خطا سيبويه سارَ مَنْ جاءَ بعدَه من النُّحاةِ فجعلُوا علَّةَ عملِ (لا) مشابَهَتَها لـ(إنَّ)، وراحوا يتلمَّسُون وجوهَ الشَّبهِ، ولهم في ذلكَ مذاهبُ شتَّى(٢).

قالَ ابنُ النَّاظمِ: "وإذا قُصِدَ بالنَّكرة بعدَها الاستغراقُ صحَّ فيها أنْ تُحْمَلَ على (إنَّ) في العملِ؛ لأنَّها لتوكيدِ النَّفي، و(إنَّ) لتوكيدِ الإيجابِ، فهي ضدُّها، والشيءُ قد يحملُ على ضدِّهِ، كما يُحْمَلُ على نظيرِهِ؛ لأنَّ الوهمَ يُنْزِلُ الضِّدَّينِ منزلةَ النَّظيرينِ، ولذلكَ نجدُ الضدَّ أقربُ حضورًا في البالِ معَ الضدِّ"(٣).

وقالَ المراديُّ: "فإنْ قلتَ: فلِمَ عملتْ عملَ إنَّ؟ قلتُ: لمشابهتِهَا لها في التَّوكيدِ؛ فإنَّ (لا) لتوكيدِ النَّفي، و(إنَّ) لتوكيدِ الإثباتِ"(٤).

وقالَ السيوطيُّ: "تعملُ (لا) عملَ (إنَّ) إلحاقًا بها؛ لمشابَهَتِهَا لها في التَّصديرِ، والدُّخولِ على المبتدأِ والخبرِ؛ ولأنَّها لتوكيدِ النَّفي كما أنَّ (إنَّ) لتوكيدِ الإثباتِ، فهو قياسُ نقيضٍ"(٥).

وقد ذكر النحويون أنَّ علَّةَ إعمال (إنَّ) وأخواتِها شبهُهَا بالفعل من وجوهٍ، منها: أنَّها موضوعةٌ على ثلاثة أحرف كما أنَّ أغلب الأفعال كذلك، وأنَّها مبنيةٌ

---

(١) الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٢) ينظر: التبيين عن مذهب النحويين: ٣٦٥، وأصول النحو: ٦٠/١.

(٣) شرح ابن الناظم: ١٣٣. وينظر: البديع في علم العربية: ٥٧١/١، واللمحة في شرح الملحة: ٤٨٨/١.

(٤) الجنى الداني: ٢٩٢.

(٥) همع الهوامع: ٥٢٢/١.

على الفتح كما أنَّ الفعل الماضي كذلك، وأنَّ معانِيها معاني الأَفعال، فـ(إنَّ) بمعنى: أُؤَكِّدُ، و(كأنَّ) بمعنى: أُشبِّه، وأنَّها تلزم الدخول على الأسماء كما أنَّ الأفعال كذلك، وأنَّها تدخل عليها نونُ الوقاية مثل: إنني، وكأنني، ولكنني، وأنَّها تُخففُ بحذفِ إحدى النُّونين نحو (إنْ) كما يَجوز ذلك في (لم يَكُ)، وأنَّها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلَّق بها كتعلقه بالفعل؛ تقول: إنَّه، وإنَّها، وإنَّك، وإنَّني، كما تقول: أكرمته، وأكرمتها، وأكرمتك، وأكرمتني، وأنَّ فيها معاني الأفعال[1].

قالَ ابنُ السَّراجِ بعدَ أنْ عدَّ هذه الحروفَ: "وجميعُ هذه الحروفِ مبنيَّةٌ على الفتحِ مشبهة للفعلِ الواجبِ"[2].

وقالَ العكبريُّ: "وإنَّما عملت الرّفْع وَالنّصب؛ لأنَّها شابهت الأَفْعَال فِي اختصاصها بالأسماء فِي دُخُولهَا على الضمائر نَحْو (إنَّك) و (إنَّه)، وَفِي أنَّ معانيها مَعَاني الأَفْعَال من التوكيد والتشبيه وَغير ذَلِك، وَفِي أنَّها على ثَلَاثَة أحرف مَفْتُوحَة الآخر، وَمن حَيْثُ رفع الْفِعْل وَنصب فِيمَا يَقْتَضِيهِ فَكَذَلِك هَذِه الْحُرُوف"[3].

وقالَ ابنُ يعيش: "هذه الحروفُ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ؛ لشَبَهها بالفعل؛ وذلك من وجهَين: أحدُهما من جهة اللفظ، والآخرُ من جهة المعنى.

فأمّا الذي من جهةِ اللفظِ، فبناؤُها على الفتحِ كالأفعال الماضيَةِ، وأمَّا الذي من جهةِ المعنى، فمن قِبَلِ أنَّ هذه الحروفَ تطلبُ الأسماءَ وتختصُّ بها،

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١١٧/٢، وعلل النحو: ٢٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٣٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٨/١.

(٢) الأصول: ٢٣٠/١.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٨/١.

فهي تدخلُ على المبتدأ والخبرِ، فتنصبُ المبتدأَ، وترفعُ الخبرَ؛ لِما ذكرناهُ من شَبَه الفعلِ؛ إذ كانَ الفعلُ يرفعُ الفاعلَ، وينصبُ المفعولَ، وشُبّهت مِنْ الأفعال بما تقدّمَ مفعولهُ على فاعلهِ، فإذا قلتَ: إنّ زيدًا قائمٌ، كان بمنزلةِ: ضربَ زيدًا عمرٌو "(١).

إذًا (إنَّ) أصلٌ للعملِ بالنِّسبةِ لـ(لا)، و(إنَّ) فرعٌ في العملِ على الأفعالِ؛ فممَّا تقدَّمَ يتبيَّنُ جليًّا أنَّ (لا) فرعُ فرعٍ في العمل؛ ولهذه الفرعيَّةِ فقد ضَعُفَتْ في العملِ، فلا تعمل إلَّا في النكرةِ؛ قالَ المكُّوديُّ: "ولما كانَ عملُها بالحملِ على (إنَّ) ضَعُفَتْ فلم تعملْ إلَّا في النَّكرةِ"(٢).

ولضعفها – أيضًا – لم يفصلْ بينها وبينَ اسمِهَا، قالَ العكبريُّ: "قيلَ: أثرُ ضعفِهَا قد ظهرَ فِي شَيْءٍ غيرِ التَّنْوِينِ، فَمن ذَلِك: أنَّه لَا يفصلُ بَينهَا وَبَين اسمهَا بالْخبر، وَلَا بِغَيْرِهِ"(٣).

وإلى مثلِ ذلكَ أشارَ الشَّاطبيُّ بقولِهِ: "ولقوّتها – أي إنَّ –؛ لا يبطلُ عملُها بالفصلِ، نحو: إنَّ فيها زيدًا، بخلاف (لَا) فإنَّها ضعيفةُ العملِ؛ لكونِها فَرْعَ فَرْعٍ".

وقالَ السُّيوطيُّ: "ويجبُ تنكيرُ خبرِ (لا)؛ لأنَّ اسمَهَا نكرةٌ، فلا يخبرُ عنها بمعرفةٍ، وتأخُّرُهُ عنها وعنِ الاسمِ، ولو كانَ ظرفًا أو مجرورًا؛ لضعفِهَا، فلا يجوزُ الفصلُ بينَهَا وبينَ اسمهَا لا بخبرٍ ولا بأجنَبِيٍّ"(٤).

---

(١) شرح ابن يعيش: ٥٢١/٤.

(٢) شرح المكودي على الألفية: ٧٨/١.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٣١/١.

(٤) همع الهوامع: ٥٢٩/١.

ومِنْهم مَنْ علَّلَ عدمَ تنوينِ منصوبِها بفرعيتِّهَا في العملِ حتَّى تنحطَّ عن رتبةِ الأصلِ، قالَ أبو البركاتِ الأنباريُّ: "ومن النَّحويينَ مَنْ قالَ: إنَّهُ منصوبٌ؛ لأنَّ (لا) إنَّما عملتِ النَّصبَ؛ لأنَّها نقيضةُ (إنَّ)؛ لأنَّ (لا) للنَّفي، و(إنَّ) للإثباتِ، وهم يحملونَ الشَّيءَ على ضدِّهِ، كما يحملونَهُ على نظيرِهِ، إلَّا أنَّ (لا) لما كانت فرعًا على (إنَّ) في العمل، و (إنَّ) تنصبُ مع التَّنوينِ نَصَبَتْ (لا) من غيرِ تنوينٍ؛ لينحطَّ الفرعُ عن درجةِ الأصلِ؛ لأنَّ الفروعَ أبدًا تنحطُّ عن درجاتِ الأصولِ"(١).

وقالَ ابنُ الحاجبِ: "وقولُ النَّاقلِ(٢): إنَّ (لا) لما كانتْ فرعَ الفرعِ سُوِّغَ لذلكَ حذفُ التَّنوينِ، غيرُ قادحٍ"(٣).

ولفرعيَّتِهَا في العملِ كانَ لها شروطٌ مقيِّدةٌ فلا تعملُ على إطلاقِها، ومن شروطِ إعمالِها "أن تكون نافية، وأن يكون منفيها الجنس، وأنْ يكونَ نفيُهُ نصًّا، وأنْ لا يدخلَ عليها جارٌّ، وأنْ يكونَ اسمُها نكرةً، وأنْ يتَّصلَ بها، وأنْ يكونَ خبرُها – أيضًا – نكرةً"(٤).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٢/١. وينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٨٤/٢.

(٢) ذكرَ ابنُ الحاجبِ في بدايةِ المسألةِ أنَّ بعضَ الطلبةِ نقلَ عن سيبويه أنَّه قالَ: لا رجلَ في الدَّارِ، معربٌ.

أقولُ: نصُّ سيبويه بتمامِهِ: "و(لا) تعملُ فيما بعدَها فتنصبهُ بغيرِ تنوينٍ، ونصبُها لما بعدَها كنصبِ (إنَّ) لما بعدَها، وتركُ التَّنوينِ لما تعملُ فيه لازمٌ؛ لأنَّها جُعِلَتْ وما عَمِلَتْ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ نحوَ: خمسةَ عشرَ". الكتاب: ٢٧٤/٢، وظاهرُ كلامِ سيبويه أنَّه مبنيٌّ، فما نقلَهُ عنهُ بعضُ الطَّلبةِ غيرُ دقيقٍ. ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٨٤/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٨٤/٢.

(٤) شرح الأشموني: ٣٢٩/١. وينظر: شرح ابن الناظم: ١٣٣، وتوضيح المقاصد: ٥٤٤/١، وأوضح المسالك: ٣/٢.

الَّذِي وأخواتُه:

تنقسمُ الأسماءُ الموصولةُ من حيثُ الدِّلالةُ قِسمَيْنِ:

الأوَّلُ: الموصولاتُ الخاصَّةُ، وهي الَّذي والَّتي وفروعِهِمَا؛ إذ كلٌّ منها يدلُّ على معيَّنٍ من حيثُ الإفرادُ والتَّثنيةُ والجمعُ، ومن حيثُ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ؛ فلكلِّ فرعٍ من هذه الفروعِ اسمُهُ الخاصُّ.

الثَّاني: الموصولاتُ المشتركةُ: وهي التي تستعملُ استعمالًا واحدًا من حيثُ الدِّلالةُ على الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ، ومن حيثُ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ، والسِّياقُ هو الذي يحدِّدُ المقصودَ؛ وذلكَ (مَنْ) وأخواتُها(١).

والأسماءُ الموصولةُ المشترَكةُ الأصلُ فيها عدمُ العملِ؛ لكونها أسماءً؛ ولكنها أُعْمِلَتْ حملًا على حروفِ الشَّرط؛ ولكنَّها أحطُّ رتبةً منها.

قالَ المبرِّدُ في بابِ التَّعريفِ بالمجازاةِ وحروفِهَا: "هَذَا بَاب المجازاة وحروفها: وَهِي تدخلُ للشّرط، وَمعنى الشَّرْط: وُقُوعُ الشَّيْء لوُقُوعِ غَيره.

فَمن عواملِها منَ الظُّروفِ: أَيْن، وَمَتى، وأنَّى، وحيثما. وَمن الأَسْمَاء: منْ، وَمَا، وَأي، وَمهما. وَمن الحُرُوف الَّتِي جَاءَت لِمَعْنى: إنْ، وإذما.

وَإِنَّمَا اشتركت فِيهَا الحُرُوفُ، والظروفُ، والأسماءُ؛ لاشتمالِ هَذَا المَعْنى على جَمِيعهَا، فحرفُها فِي الأَصْلِ (إنْ) وَهَذِه كلُّهَا دواخلُ عَلَيْهَا لاجتماعِهَا؛ وكلُّ بَابٍ فأَصْلُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، ثمَّ تَدْخُلُ عَلَيْهِ دواخلُ لاجتماعِها فِي الْمَعْنى"(٢).

---

(١) ينظر: اللمع في العربية: ١٨٨، والبديع في علم العربية: ٢٣٤/٢، وشرح المفصل: ٣٧١/٢، وشرح قطر الندى: ١٠١، وتمهيد القواعد: ٦٥١/٢.

(٢) المقتضب: ٤٦/٢. وينظر: الكتاب: ١١٢/٣، والأصول في النحو: ١٩٥/٢، وشرح المفصل: ١٠٦/٥.

وقالَ ابنُ يعيش: "مَنْ، ومَا، ومَهْمَا، وأيٌّ، والظُّروف: أنَّى، وأيْنَ، ومَتَى، وحَيْثُمَا، وإذْمَا، وإذَامَا، فجميعُها تجزمُ ما بعدَها من الأفعالِ المستقبلَةِ، كما تجزم (إنْ)؛ وإنَّما عملتْ من أجلِ تضمُّنها معنى (إنْ)، أَلَا ترى أنَّها إذا خرجَتْ عن معنى (إنْ) إلى الاستفهامِ، أو معنَى الَّذي؛ لم تجزِمْ، نحو قولِكَ في الاستفهامِ: مَنْ يقومُ؟، وأعجبَنِي مَنْ تكرمُه، إذا أردت معنَى: الذي تكرمُهُ"(١).

وكذا ما تضمَّن معنَى الشَّرطِ من الأسماءِ الموصولَةِ الخاصَّةِ انحطَّ عن رتبةِ الأسماءِ الموصُولةِ المشتركةِ المتضمّنةِ معنى الشَّرطِ؛ لذا فهي غيرُ عاملةٍ، وإنْ تضمَّنَتْ معنى الشَّرطِ.

فمِنْ وجوهِ مشابهتِهَا للشَّرطِ دخولُ الفاءِ في جوابِها زائدةً، وأمَّا فاءُ الجزاءِ فتلزمُ الجوابَ إذا لم يصلحْ أنْ يُجْعَلَ شرطاً؛ ليُعلمَ ارتباطُهُ بأداةِ الشَّرطِ(٢).

وشبيهةٌ بهذهِ الفاءِ تلكَ الَّتي تدخلُ في أخبارِ الأسماءِ المتضمّنَةِ معنى الشَّرطِ؛ قالَ المراديُّ: "وأمَّا الفاءُ الزَّائدةُ فهي ضربانِ: أحدهُمَا: الفاءُ الدَّاخلةُ على خبرِ المبتدأِ إذا تضمَّنَ معنى الشَّرطِ؛ نحو: الَّذي يأتي فلَهُ درهم، فهذهِ الفاءُ شبيهةٌ بفاءِ جوابِ الشَّرطِ؛ لأنَّها دخلتْ لتفيدَ التَّنصيصَ على أنَّ الخبرَ مستحقٌّ بالصِّلةِ المذكورةِ، ولو حُذِفَتْ لاحتملَ كونُ الخبرِ مستحقًّا بغيرِهَا"(٣).

وقالَ ابنُ هشامٍ: "كما تربطُ الفاءُ الجوابَ بشرطِهِ، كذلك تربطُ شبهَ الجوابِ بشبهِ الشَّرطِ؛ وذلكَ في نحوِ: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فُهِمَ ما

---

(١) شرح المفصل: ٤/٢٦٦.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٦٧.

(٣) الجنى الداني: ٧٠.

أرادَهُ المتكلمُ من ترتُّبِ لزومِ الدِّرهمِ على الإتيانِ، ولو لم تدخل احتملَ ذلكَ وغيرَهُ"(١).

وفي التَّنزيلِ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ (٢).

قالَ النَّحاسُ: "والخبرُ: (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ)، ودخلت الفاءُ، ولا يجوزُ: زيدٌ فمنطلقٌ؛ لأنَّ في الكلامِ معنى الجزاءِ، أي: من أجلِ نفقتِهِم فلَهُم أجرهُم، وهكذا كلامُ العربِ"(٣).

وعنِ انحطاطِ رتبتِهَا عن مثيلاتِها قالَ أبو عليٍّ البخاريُّ: "و(**الَّذي وأخواتُهُ**) أحطُّ مِن (**مَنْ**)، وكأنَّ (**مَنْ**) بمنزلةِ الفرعِ، و(**الَّذي وأخواتُهُ**) بمنزلةِ فرعِ الفرعِ.

والدَّليلُ على أنَّ (**مَنْ**) أقربُ إلى الشَّرطِ؛ أنَّ (**مَنْ**) يَجْزِمُ الشَّرطَ وجوابَهُ، تقولُ: مَنْ يأتِنِي أُكْرِمْهُ، قالَ الله تعالى: ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾(٤)، ومثلُهُ كثيرٌ.

والَّذي لا يجزمُ؛ هذا جوابُ النَّحويِّينَ"(٥).

* * *

(١) مغني اللبيب: ٢١٩.

(٢) البقرة: ٢٧٤. وينظر: البديع في علم العربية: ٨٦/١.

(٣) إعراب القرآن: ١٣٤/١. وينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٣/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٤٢/١.

(٤) الطلاق: ١١.

(٥) مسائل الفقه التي ترجع إلى العربية (مخطوط لديّ قيد التحقيق): ورقة (٨١ ب).

الخاتمة

بعد جولةٍ فلسفيةٍ فكريةٍ لغويةٍ نحويةٍ في مسائل متفرقة ضمها هذا البحث نخلص إلى ما يأتي:

١-تميز اللغويون بدقة الملاحظة فتتبعوا استعمال العرب لبعض المفردات فكانت خصوصية الاستعمال دافعةً للبحث عن علة ذلك التخصيص، فكان التعليل بالفرعية أحد أسباب التخصيص التي اعتبرها بعض اللغويين.

٢-كانت علية الفرعية من العلل التي عدَّها النحاة مؤثرةً في ضعف بعض العوامل النحوية، وقصورها عمَّا حملت عليه في العمل، لا سيما في باب الحروف العاملة، مثل: ما النافية، ولا النافية للجنس.

٣-إنَّ البحث عن العلل من مظاهر التفكير المنطقي العقلي التي اعتمدها اللغويون والنحاة في منهجم في دراسة بعض المفردات والأساليب العربية.

٤-إن التشابه في المعنى من دواعي اشتراك المفردات في التعلق والعمل النحوي، وعلة الشبه من العلل المعتبرة في القياس المنطقي والنحوي.

* * *

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي، محمد بن يوسف، (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، ١٩٧٥م.

- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، علم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

- الأصول في النحو: ابن السراج، محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

- إعراب القرآن: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، (ت٦٧٢هـ)، بغداد، مكتبة النهضة، بخط يحيى سلوم العباسي.

- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، أبو عمرو جمال الدين (ت: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان بعد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦، بيروت، دار الندوة الجديدة، ١٩٨٠م.

- البديع في علم العربية: ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني، (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: ج ١: د. فتحي أحمد علي الدين، ج٢: د. صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٤٢١هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (١٢٠٥هـ)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري، عبد الله بن الحسين، (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٠م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت٧٤٥هـ، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

- التصريح بمضمون التوضيح: خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، محب الدين الحلبي، محمد بن يوسف، (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم، (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان، (ت١٢٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

- الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد): الفارسيّ: أبو علي الحسن بن عبد الغفار، (ت٣٧٧هـ)، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدّقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن القرشي، (ت٧٦٩هـ)، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، مكتبة التراث، ١٩٨٠م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: المؤلف: الأُشْمُوني، علي بن محمد، أبو الحسن، نور الدين (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

- شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

- شرح شذور الذهب: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، القاهرة، ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ط ١١، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣ م.

- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، (ت٣٦٨هـ)، حققه: د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

- شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت٦٤٣هـ، بيروت، عالم الكتب، (د.ت).

- شرح المكودي على الألفية: المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت: ٨٠٧ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

- شعر عبد الله بن الزبعرى: تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، (بيروت، لبنان)، ودار الفكر (دمشق، سورية)، ط١، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

- الصحاح: الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، (ت٣٢٥هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، (د.ت).

- اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع، أبو عبد الله، شمس الدين، (ت:٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

- اللمع في العربية: ابن جني: عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل ومكتبة الكندي، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

- المخصص: ابن سيدة، علي بن إسماعيل، ت٤٥٨هـ، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

- مَسَائِلُ الفِقْهِ الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى العَرَبِيَّةِ: أَبو عَلِيٍّ الحَسَنِ بنِ الحُسَينِ البُخَارِيّ (نسخة مخطوطة لدي قيد التحقيق).

- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٨٧م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت:٧٩٠ هـ)، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمةط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

- المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، (د.ت).

- الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

- نظريةُ الأصلِ والفرعِ في النَّحوِ العربيّ: للدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١.

* * *

References

- Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab : Abū Ḥayyān al-Naḥwī, Muḥammad ibn Yūsuf, (t745h), taḥqīq : D. Rajab ‘Uthmān Muḥammad, rāja‘ahu : D. Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, al-Nāshir Maktabat al-Khānjī Cairo, V1, 1998.

- Asrār al-‘Arabīyah : Abū al-Barakāt al-Anbārī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad, (t577h), taḥqīq : Muḥammad Bahjat al-Bayṭār, Damascus, 1975.

- al-Uṣūl dirāsah ibstymwlwjyh lil-Fikr al-lughawī ‘inda al-‘Arab : D. Tammām Ḥassān, ‘ilm al-Kutub, Cairo, 1000.

- al-Uṣūl fī al-naḥw : Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn Sahl, (316), taḥqīq : D. ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, Mu’assasat al-Risālah, Beirut, V2, 1987.

- I‘rāb al-Qur’ān : al-Naḥḥās, Abū Ja‘far Aḥmad ibn Muḥammad, (338), taḥqīq : D. Zuhayr Ghāzī Zāhid, ‘Ālam al-Kutub, Maktabat al-Nahḍah al-‘Arabīyah, V2, 1985.

- Alfīyat Ibn Mālik : Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Mālik al-Andalusī, (672), Baghdad, Maktabat al-Nahḍah, bi-khaṭṭ Yaḥyá Sallūm al-‘Abbāsī.

- Amālī Ibn al-Ḥājib : Ibn al-Ḥājib, ‘Uthmān ibn ‘Umar, Abū ‘Amr Jamāl al-Dīn (646), dirāsah wa-taḥqīq :Fakhr Ṣāliḥ Sulaymān Qadārah, Dār ‘Ammār, Jordan, wa-Dār al-Jīl, Beirut, 1989.

- al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn : Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad al-Anbārī, (t577h), taḥqīq wa-dirāsat : D. Jawdah Mabrūk Muḥammad Mabrūk, rāja‘ahu : D. Ramaḍān ba‘da al-Tawwāb, Maktabat al-Khānjī Cairo, V1, 2002.

- Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik : Ibn Hishām, Abū Muḥammad ʻAbd Allāh ibn Yūsuf, al-Anṣārī, (t761h), taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Ṭ 6, Beirut, Dār al-nadwah al-Jadīdah, 1980.

- al-Badīʻ fī ʻilm al-ʻArabīyah : Ibn al-Athīr, Abū al-Saʻādāt al-Mubārak ibn Muḥammad al-Shaybānī, (t606h), taḥqīq : J 1 : D. Fatḥī Aḥmad ʻAlī al-Dīn, j2 : D. Ṣāliḥ Ḥusayn al-ʻĀyid, Jāmiʻat Umm al-Qurá, Makkah V1, 1420h-1421h.

- Tāj al-ʻarūs min Jawāhir al-Qāmūs : Muḥammad Murtaḍá al-Ḥusaynī al-Zubaydī, (1205h), al-Majlis al-Waṭanī lil-Thaqāfah wa-al-Funūn wa-al-Ādāb, Kuwait, V1, 2001.

- al-Tabyīn ʻan madhāhib al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn : al-ʻUkbarī, ʻAbd Allāh ibn al-Ḥusayn, (616h), taḥqīq : D. ʻAbd al-Raḥmān al-ʻUthaymīn, Ṭ1, Maktabat al-ʻUbaykān, 2000.

- al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tasʹhīl : Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī, (745h, taḥqīq : D. Ḥasan Hindāwī, Kunūz Ishbīliyā, Riyadh, V1, 2005.

- al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ : Khālid Zayn al-Dīn ibn ʻAbd Allāh al-Azharī, (905h), taḥqīq : D. ʻAbd al-Fattāḥ Buḥayrī Ibrāhīm, Cairo, V1, 1992.

- al-Taʻlīqah ʻalá Kitāb Sībawayh : Abū ʻAlī alfārsī, al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ʻAbd al-Ghaffār, (377h), taḥqīq : D. ʻAwaḍ ibn Ḥamad al-Qawzī, V1, 1990.

- Tamhīd al-qawāʻid bi-sharḥ Tasʹhīl al-Fawāʼid : Nāẓir al-Jaysh, Muḥibb al-Dīn al-Ḥalabī, Muḥammad ibn Yūsuf, (778), dirāsah wa-taḥqīq : U. D. ʻAlī Muḥammad Fākhir wa-ākharūn, Dār al-Salām lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Tarjamah, Cairo, Egypt, V1, 1428.

- Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik : Badr al-Dīn al-Ḥasan ibn Qāsim al-Murādī, (749h), taḥqīq : Aḥmad Muḥammad ‘Azzūz, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Beirut, Lebanon, V1, 2005.

- al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-ma‘ānī : al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim, (t749h), taḥqīq : D. Fakhr al-Dīn Qabāwah, wa-Muḥammad Nadīm Fāḍil, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, Lebanon, V1, 1992.

- Ḥāshiyat al-Ṣabbān ‘alá sharḥ al-Ushmūnī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik : Muḥammad ibn ‘Alī al-Ṣabbān, (1206h), Dār al-Fikr, Beirut, V1, 1999.

- al-Ḥujjah lil-qurrā’ al-sab‘ah (a’immat al-amṣār bi-al-Ḥijāz wa-al-‘Irāq wa-al-Shām alladhīna dhikruhum Abū Bakr ibn Mujāhid) : alfārsī : Abū ‘Alī al-Ḥasan ibn ‘Abd al-Ghaffār, (t377h), ḥaqqaqahu : Badr al-Dīn Qahwajī wa-Bashīr jwyjāty, rāja‘ahu wa-daqqaqahu : ‘Abd al-‘Azīz Rabāḥ, Aḥmad Yūsuf alddqqāq, Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, Damascus, V1, 1993.

- Dustūr al-‘ulamā’ = Jāmi‘ al-‘Ulūm fī iṣṭilāḥāt al-Funūn : al-Qāḍī ‘Abd al-Nabī ibn ‘Abd al-Rasūl al-Aḥmad nkry (t : 12h), ‘Arab ‘ibārātihi al-Fārisīyah : Ḥasan Hānī Faḥṣ, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, V1, 2000.

- Sirr ṣinā‘at al-i‘rāb : Abū al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī, (t392h), taḥqīq : D. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Damascus, v2, 1993.

- Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alá Alfīyat Ibn Mālik, : Ibn ‘Aqīl, ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Qurashī, (769h), ta‘līq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, v20, Cairo, Maktabat al-Turāth, 1980.

- Sharḥ Ibn al-Nāẓim ‘alá Alfīyat Ibn Mālik : Ibn al-Nāẓim, Badr al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad ibn Mālik (t 686 H), taḥqīq : Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, V1, 2000.

- Sharḥ al-Ushmūnī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik : al-mu’allif : al’ushmūny, ‘Alī ibn Muḥammad, Abū al-Ḥasan, Nūr al-Dīn (900h), Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, Lebanon, V1, 1998.
- Sharḥ al-Tas′hīl li-Ibn Mālik : Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Ṭā’ī al-Andalusī, (t672h), taḥqīq : D. ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid, D. Muḥammad Badawī al-Makhtūn, V1, Hajar lil-Ṭibā‘ah, 1990.

- Sharḥ Shudhūr al-dhahab : Ibn Hishām, Abū Muḥammad ‘Abd Allāh ibn Yūsuf, al-Anṣārī, (761h), Cairo, 1965.

- Sharḥ Qaṭr al-nadā wa-Ball al-ṣadā: Ibn Hishām, Abū Muḥammad ʿAbd Allāh ibn Yūsuf al-Anṣārī (761), taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Maṭbaʿat al-Saʿādah – Cairo, 11th ed.1963.

- Sharḥ Kitāb Sībawayh: Abū Saʿīd al-Sīrāfī (368), taḥaqaqahu: Dr. Ramadān ʿAbd al-Tawwāb, al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, 1990.

- Sharḥ al-Mufaṣṣal: Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī (643), Beirut, ʿĀlam al-Kutub.

- Sharḥ al-Mukūdī ʿalā al-Alfiyyah: al-Mukūdī, Abū Zayd ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī ibn Ṣāliḥ (807), taḥqīq: Dr. ʿAbd al-Ḥamīd Handāwī, al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, Beirut, Lebanon, 2005.

- Shiʿr ʿAbd Allāh ibn al-Zubʿarā: taḥqīq Dr. Yaḥyā al-Jubūrī, Muʾassasat al-Risālah, Beirut, 2nd ed. 1981.

- Shams al-ʿUlūm wa-Dawāʾ Kalām al-ʿArab min al-Kulūm: Nashwān ibn Saʿīd al-Ḥimyarī al-Yamanī (573), taḥqīq: Dr. Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh al-ʿAmrī, Muṭahhar ibn ʿAlī al-Iryānī, and Dr. Yūsuf Muḥammad ʿAbd Allāh, Dār al-Fikr al-Muʿāṣir (Beirut, Lebanon) and Dār al-Fikr (Damascus, Syriah), 1st ed. 1999.

- al-Ṣiḥāḥ : al-Jawharī, taḥqīq : Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr ʻAṭṭār, ṭ4, Beirut, Dār al-ʻIlm lil-Malāyīn, 1987.

- ʻIlal al-naḥw : Abū al-Ḥasan Muḥammad ibn ʻAbd Allāh al-Warrāq, (t325h), taḥqīq : D. Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh, Maktabat al-Rushd, Riyadh, V1, 1999.

- al-Kitāb: Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr ibn ʿUthmān (d. 180), taḥqīq: ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, ʿĀlam al-Kutub, Beirut.

- al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ wa-l-Iʿrāb: al-ʿAkbarī, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn (616), taḥqīq: Ghāzī Mukhtār Ṭulaymāt, Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, Beirut, and Dār al-Fikr, Damascus, 1422 2001.

- Lisān al-ʿArab: Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram (711), Beirut, Dār Ṣādir.

- al-Lamḥah fī Sharḥ al-Mulḥah: Ibn al-Ṣāʿigh, Muḥammad ibn Ḥasan ibn Sibāʿ, Abū ʿAbd Allāh Shams al-Dīn (d. 720 AH), taḥqīq: Ibrāhīm ibn Sālim al-Ṣāʿidī, ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī bi-al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah, al-Madīnah al-Munawwarah, Saudi Arabia, 1st ed. 2004.

- al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah: Ibn Jinnī, ʿUthmān ibn Jinnī (d. 392 AH), taḥqīq: Fāʾiz Fāris, Dār al-Amal wa-Maktabat al-Kindī, Jordan, 1st ed.1988.

- al-Muḥkam wa-l-Muḥīṭ al-Aʿẓam: Ibn Sīdah, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Ismāʿīl (d. 458 AH), taḥqīq: ʿAbd al-Ḥamīd Handāwī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1st ed. 2000.

- al-Mukhaṣṣaṣ: Ibn Sīdah, ʿAlī ibn Ismāʿīl (458), Dār al-Fikr, Beirut.

- Masāʾil al-Fiqh allātī Tarjiʿ ilā al-ʿArabiyyah: Abū ʿAlī al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Bukhārī (manuscript in my possession, under investigation).

- Mushkil Iʿrāb al-Qurʾān: Abū Muḥammad Makkī ibn Abī Ṭālib al-Qaysī (437), taḥqīq: Dr. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, Dār al-Bashāʾir, Damascus, 1st ed.2003.

- Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb: Ibn Hishām al-Anṣārī, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf (761), taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ṣaydā, al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, 1987.

- al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah (Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik): al-Shāṭibī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsā (790), majmūʿat muḥaqqiqīn, Maʿhad al-Buḥūth al-ʿIlmiyyah wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmiʿat Umm al-Qurā, Makkah, 1st ed. 2007.

- al-Muqtaḍab: al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd (285), taḥqīq: Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿUḍaymah, Beirut, ʿĀlam al-Kutub.

- al-Mumtīʿ al-Kabīr fī al-Taṣrīf: Ibn ʿAṣfūr, ʿAlī ibn Muʾmin ibn Muḥammad al-Ḥaḍramī al-Ishbīlī, Abū al-Ḥasan (669), Maktabat Lubnān, 1st ed.1996.

- Naẓariyyat al-Aṣl wa-l-Farʿ fī al-Naḥw al-ʿArabī: Dr. Ḥasan Khamīs al-Malakh, Dār al-Shurūq, Jordan, 1st ed, 2001.

- Hamaʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ: al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr (911), taḥqīq: Aḥmad Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed.

* * *